المحاضرة الرابعة: مصادر قانون المنافسة
والعلاقة بين قانون المنافسة والقوانين الأخرى

أولا: مصادر قانون المنافسة

يتمثل القانون الأساسي المنظم للمنافسة في القانون رقم03/03المعدل والمتمم. إلا أن تشعب العلاقات داخل السوق وتنوع العقود والعلاقات في بعض الأحيان يحتم الرجوع إلى القانون التجاري أو القانون المدني لإيجاد القاعدة القانونية المطبقة على النزاع في حالة عدم ورودها في قانون المنافسة.

بالإضافة لقانون 02-04 المتعلق بالقواعد المطبقة للممارسات التجارية، وكذلك الأمر 04-03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها

وعليه هناك مصادر داخلية وخارجية لقانون المنافسة

1- **مصادر داخلية:** وتتمثل في:

أ- **الدستور**: يعتبر الدستور هو المصدر الأول لجميع القوانين بما فيها قانون المنافسة، فهو الذي يضع الخطوط العريضة التي تنتهجها الدولة في مختلف الميادين. فهو يعزز من حماية المنافسة الحرة دستوريا، وتدعيم حرية المبادرة الفردية.

ب- **النصوص القانونية**: وتنقسم إلى:

- **نصوص خاصة بالمنافسة**: وهي كالآتي:
  - **89-12**: المتعلق بالأسعار وهو القانون الذي أدى إلى ظهور قانون المنافسة.
  - **03-03**: المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم بالقانون 08-12 و 10-05.
- **نصوص تطبيق في مجال المنافسة**: ويكون ذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، تنقسم إلى مجموعة من المراسيم، وهي:
  - **المرسوم 05**-175: المحدد لكيفية الحصول على تصريح بعدم التدخل في اتفاقيات ووضع الهيمنة في السوق؛
  - **المرسوم 05**-219، المتعلق بترخيص عمليات التجميع؛
  - **المرسوم 11**-242، المتضمن إشاء النشرة الرسمية للمنافسة، وتحديد مضمونها وكيفية إعدادها؛
  - **قرار وزاري مشترك 2016/02/07، يحدد كيفية تنظيم مديريات مجلس المنافسة**.

ج- **القوانين التي لها علاقة بالمنافسة:** وتنقسم إلى:

- **القانون المدني (المسؤولية المدنية):** من خلال إصدار قواعد نظرية للإلتزمات لاسيما منها أحكام المسؤولية المدنية؛
- **القانون التجاري:** يعتبر مصدر من مصادر قانون المنافسة باعتباره الإطار القانوني العام لنشاط التجاري الممارس من قبل الأعوان الإقتصاديين.

2- **مصادر خارجية (دولية):**

يقصد بالمصادر الدولية في هذا الخصوص الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال الأعمال عموما. أهمها:

- الشراكة الأورو متوسطية بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار مسار برشلونة 1955 التي تهدف إلى خلق مجال تجاري حر في منطقة، وهنا يجب الإشارة إلى آهمية إتفاقية أورومتوسطية المنشأة للشراكة

الجزائرية الأوروبية الموقعة بفالنسيا بتاريخ 2002/04/27، والمصادقة عليها 2007/04/27، وبموجبها تم إنشاء منطقة تبادل الحر بين الجزائر وأوروبا، وبالتالي الإندماج سوق الجزائري مع السوق الأوروبي.

ثانيا: العلاقة بين قانون المنافسة والقوانين الأخرى

سنتناول العلاقة بين قانون المنافسة وقانون حماية المستهلك وقانون المنافسة والقانون المدني والتجاري.

1- <u>العلاقة بين قانون المنافسة وقانون حماية المستهلك:</u>

قانون حماية المستهلك يتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على العلاقة بين المشروعات من جهة والمستهلكين من جهة أخرى، والتي تهدف إلى حماية المستهلك.

والمستهلك هو كل شخص يقوم بإبرام تصرفات قانونية من أجل الحصول على مال أو خدمة بهدف إشباع حاجاته الاستهلاكية الشخصية أو العينية وينظم حقوق المستهلك الامر رقم09-03الصادر في25فيفري2009المتعلق بحماية المستهلك.

هناك علاقة وطيدة بين حماية المستهلك وحماية المنافسة لكونهما ينتميان إلى نفس الفرع القانوني وهو القانون الاقتصادي.

كذلك هناك عدة عناصر مشتركة بينهما:

- كلاهما يهدف إلى حماية المستهلك فبواسطة قانون الاستهلاك تهدف الدولة إلى حماية المستهلك من الاستغلال الذي قد يتعرض له من المشروعات التجارية والصناعية والخدماتية التي تمارس نشاطها في السوق الوطني والتي تستهدف تعظيم أرباحهم دون النظر إلى مصلحة المستهلك. كما تتولى الدولة من خلال قانون المنافسة حماية السوق الوطني من التلاعب في الأثمان وما يستتبعه من المساس بالسير العادي للسوق فتطبيق قانون المنافسة على المؤسسات هو خدمة للمستهلك.
- كلا من قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة هما أداة لحماية المستهلك. فالأول يحمي المستهلك بطريقة مباشر في حين الثاني يحمي المستهلك بطريقة غير مباشر.
- كلاهما قانون حديث النشأة ظهر قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة في نفس المرحلة تقريبا وارتبط ظهورهما بانتهاج اقتصاد السوق. لهذا يطلق عليهما مصطلح القانونين التوأمين.
- كلاهما فرع من فروع القانون الاقتصادي .

2- العلاقة بين قانون المنافسة والقانون الاقتصادي

يتموقع قانون المنافسة في محور القانون الاقتصادي لكونه مزيج بين القانون الاقتصادي الخاص والقانون الاقتصادي العام فهو ينظم العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية داخل السوق المعني كما يتضمن صلاحيات الضبط التي يتمتع بها مجلس المنافسة .

فقانون المنافسة فهو فرع أساسي من فروع القانون الاقتصادي.

3- العلاقة بين قانون المنافسة وقانون حماية المستهلك

العلاقة وطيدة بين قانون المنافسة والقانون التجاري والقانون المدني، لأن قانون المنافسة ينظم العلاقات بين المتدخلين في السوق والأصل أن هؤلاء المتدخلين هم تجار الذين يطبق عليهم القانون التجاري. فهم ملتزمون باحترام قانون المنافسة والقانون التجاري مع القوانين الملحقة به.

كما أن قانون المنافسة يرتكز على فكر التعسف استعمال الحق التي هي فكرة محورية في القانون المدني واستلهم منها تنظيمه للممارسات المقيدية داخل السوق والتي هي تعسف في استعمال الحق في المنافسة .والقانون المدني ينظم العقود والالتزمات ومن جهته قانون المنافسة يتناول بعض أنواع الاتفاقات المقيدة للمنافسة. فللبحث عن التكيف القانوني للعقد أو الاتفاق لابد أن نرجع إلى القانون المدني.